التجارة العربية البينية
التحديات وسبل التطوير

أ . شعبان فرج*

مقدمة :

اعتمدت الدول العربية عقب انشاء جامعة الدول العربية عام 1945 عددا من المداخل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وكانت الأولوية لمدخل تحرير التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل كما يدعى، وتتلخص الفكرة الرئيسية في هذا المدخل في أن تنمية التجارة و تقوية المبادلات بين الأقطار العربية تؤديان الى تحقيق الهدف المنشود من التجمع الاقتصادي العربي، كما أن تحرير التجارة البينية يسهل من حركة انسياب السلع و الخدمات ما بين الدول العربية، بحيث يعمل على توفيرها بأقل التكاليف و بأسعار معقولة جراء التخصيص الجيد للموارد و استغلال الميزة النسبية لكل بلد عربي، و رفع كفاءة الانتاج بها، خاصة و أن الكثير منها يعاني من تبعية اقتصادية للدول الغربية في عدة مجالات أساسية و استراتيجية لعل أهمها الغذاء، و زادت حاجة الدول العربية لتفعيل هذا المدخل خاصة في ظل ظهور حركة التكتلات الاقتصادية الاقليمية، هذا الأسلوب الذي أصبحت تلجأ اليه دول كثيرة حتى القوية منها لأجل توسيع دائرة تجارتها الخارجية من خلال الغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية بينها بهدف الاستفادة من و فورات الحجم و التخصيص

* معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي أكلي محند أولحاج ، بالبويرة .

الجيد للموارد و لأجل اكتساب أسواق أكثر لأنه أصبح من المؤكد أن قوة الدول العسكرية فقط لا تكفي وحدها و انما الاقتصادية أيضا.

في خضم هذا الوضع الجديد تنبهت الدول العربية و أدركت أن بقائها و ايجاد مكان لها في هذا العالم الذي يعج بالتكتلات الاقتصادية التي تحاول احتكار كل أساليب التنمية، لن يتم الا اذا عملت على اقامة تكاملها الاقتصادي، هذا الأخير الذي لن تقام ركائزه الا بتحرير التجارة بينها، التي تعمل فيما بعد على جعلها قادرة على الصمود و المنافسة و غزو الأسواق العالمية و تكون بداية منطقية لبناء تكامل اقتصادي عربي.

السؤال الرئيسي:

ما هو واقع التجارة العربية البينية وما متطلبات تنميتها من اجل دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ؟

أهمية الموضوع:

تكمن في الدور الكبير الذي يلعبه تحرير التجارة العربية البينية في تطوير و تدعيم التبادل التجاري العربي لأجل تأمين احتياجاتها من السلع و الخدمات من جهة، وفي دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي من جهة أخرى خاصة و ان العالم يشهد موجة من التكتلات الاقتصادية.

أهداف المقال:

يهدف المقال الى محاولة اظهار واقع التجارة العربية البينية و التحديات التي واجهت تنميتها، و متطلبات تعزيزها لتكون حافزا أساسيا في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

أولا: الاتفاقيات المبرمة في إطار تحرير التجارة العربية البينية

يحوز مدخل التجارة البينية اولوية قصوى واهمية خاصة، وقد أبرمت منذ إنشاء جامعة الدول العربية عدة اتفاقيات تهدف الى تفعيله نذكر من بينها:

1 . اتفاقية تسهيل التبادل و تنظيم تجارة الترانزيت:

أبرمت هذه الاتفاقية في 7 سبتمبر 1953، وكان هـدفها قيـام نظـام تجـاري تفضيلي عن طريـق تخفـيض تـدريجي للتعريفـات الجمركيـة، وقـد وقعـت هـذه الاتفاقية كل من: السعودية، مصر، العراق، الأردن، لبنان و سـوريا وتلتهـا بعـد فـترة وجيزة، الكويت وتضمنت هذه الاتفاقية التي عدلت عدة مرات:[1]

ـ إعداد ثلاث قوائم تتضمن القائمة (أ) منتجات زراعية ومواد طبيعية ينبغـي أن تنتقل بدون أي قيد عبر البلدان العربيـة، وتـضم القائمـة (ب) منتجـات صـناعية وعددا من المنتجات الزراعية، ينبغي أن تحرر بنسبة 25%، أما القائمة (ج) فتضم منتجات تحويلية، يجب تخفيض التعريفات المفروضة عليها بنسبة 50% .

ـ تبني نظام تفضيلي لتراخيص الاستيراد.

ـ تسهيلات تمـنح مـن أجـل انتقـال رؤوس الأمـوال الموجهـة نحـو تمويـل مشاريع التنمية.

ـ تنسيق الضرائب الداخلية الـتي تفـرض علـى بعـض المنتجـات الزراعيـة و الصناعية.

ولقد ادت النتائج المخيبة للآمال، والتي تمثلت في حجم تجارة بينية ضعيف بين الدول العربية الموقعة على الاتفاقيـة الى البحـث عـن ابـرام وتوقيـع معاهـدات اخرى تجسدت في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية.

2 . مشروع الوحدة الاقتصادية العربية (1957):

لقد كان القصد من وراء هذا المشروع، تحقيـق وحـدة اقتـصادية كاملـة بـين البلدان الأعضاء في الجامعة العربية بصورة تدريجية، وقد نـصت المـادة الأولى مـن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على مايلي:[2]

ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

---

(1) عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ص:126.

(2) عبد الحميد إبراهيمي، مرجع سابق، ص: 130.

ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

ـ حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

ـ حرية النقل و الترانزيت.

وللوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تقضي المادة الثانية من المشروع بان تعمل الدول الأعضاء على ما يلي:

ـ جعل بلادها منطقة جمركية موحدة.

ـ توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والترانزيت.

ـ عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

ـ تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية.

ـ توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية (قوانين العمل والضمان الاجتماعي).

ـ توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية.

ـ اتخاذ أي إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

ورغم أن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تم الانتهاء من إعدادها في جانفي 1957، وصادق عليها المجلس الاقتصادي في نفس السنة، غير أنه لم يتم توقيعها من طرف الدول الأعضاء حتى تاريخ 06 من جانفي 1962، و اقتصر التوقيع فقط على مصر، سوريا، العراق، الأردن، الكويت، المغرب، غير ان المغرب لم يصادق على توقيعه للاتفاقية، وقد انضم إلى هذه البلدان كل من اليمن سنة 1967 والسودان عام 1969.

3 . القرار المنشئ للسوق العربية المشتركة:

تم توقيع هذا القرار في 13 أوت 1964 بالقاهرة هدفه هو قيام سوق عربية مشتركة، ولكن في الواقع لم يذهب هذا القرار إلاَّ إلى تكوين منطقة تبادل حر والتوجه نحو إتحاد جمركي، وبالتالي اقتصر على تحرير التبادل التجاري وحددت

مقدمة قرارات إنشاء السوق العربية المشتركة الأهداف التي تسعى لتحقيقها وهي:[1]

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ومن خلال هذه الأهداف، يتضح أنها اشتملت على معظم أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، ولذلك اعتبر البعض أن السوق العربية المشتركة كانت تهدف في الحقيقة إلى إقامة منطقة تجارة حرة، و التوجه نحو إتحاد جمركي، لأنّه لم يشر في موادها السبعة عشرة ما يدل على أنّها سوقا مشتركة، كما هو معروف في نظرية التكامل الاقتصادي.

وقد واجه تنفيذ السوق عدة عقبات حالت دون تحقيقها، كما بقي حجم التبادل التجاري بين الدول المنتمية للسوق يتسم بالضآلة، ولم تتحقق حرية لانتقال رؤوس الاموال، وللاشارة فقد ضلت السوق قائمة الى غاية سنة 1980.

هذا وقد أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة، بشكل تدريجي على ثلاث مراحل، يتم خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه، بدأ من عام 1999، وتم الاتفاق على تخفيض قدره 40% من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و30 % في جانفي 2001 و30% في 2002، وتهدف هذه الإجراءات إلى تنمية التبادل التجاري بين الأقطار العربية.

4. اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981:

أبرمت هذه الاتفاقية عام 1981، ودخلت حيز التنفيذ عام 1983 بعد مصادقة أكثر من ست دول عربية عليها، قامت هذه الاتفاقية على عدة مبادئ أهمها:

(1) عدنان شومان، التكتل الاقتصادي العربي المشترك والاتفاقيات العربية، بحث مقدم للمؤتمر الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب « الأمن الاقتصادي العربي والتطورات الاقتصادية المعاصرة»، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001، ص:09.

ـ الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية، والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة.

ـ التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية.

ـ توفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات، واستبعاد اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية بالنسبة للمخالفات القومية، وإنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع، يجري انتقاؤها سنويا وفقا لأولويات وضوابط (مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الإستراتيجية للسلع ومنتجات المشاريع المشتركة ونسبة المكون العربي فيها والأهمية التصديرية ومدى خدمة التكامل الاقتصادي)[1].

ونصت الاتفاقية في مادتها السادسة على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، والسلع نصف المصنعة، والسلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد.وقد حضيت هذه الاتفاقية باهتمام خاص من طرف الدول العربية.

5 . إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1998:

أكد مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة خلال الفترة 21 ـ 23 جوان 1996 على أهمية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي، ونص على تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو إسراع إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وفقا لبرنامج وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، وقد شملت أهداف البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية ما يلي[2]:

---

(1) سليمان المنذري، سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص:44.

(2) حسين عمر، الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار

ـ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء، ويتم تحريرها على مدار السنين، كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.

ـ التنسيق بين النظم والتشريعات والسياسات التجارية والنقدية، وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع، ووضع خطوط عريضة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول العربية والدول الأوربية.

ـ تنفيذ التفاصيل المقترحة بشأن الفترة الزمنية لتحقيق واستكمال إقامة المنطقة الحرة، وهذه الأخيرة لا تعني تحديد منطقة معينة، بل تعني جعل التبادل التجاري بين الدول العربية محررا، لتصبح في مرحلة تالية سوقا عربية مشتركة كبرى تضم أكثر من 245 مليون مستهلك.

وقد ترك البرنامج المجال أمام الدول العربية، للاستعانة بالأحكام والقواعد الدولية في معالجة حالات الدعم والإغراق، والوقاية للسلع الوطنية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أجاز لأي بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية، الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج الذي يبلغ حده الأقصى عام 2007، حيث تزول الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل نهائيا[1].

ولقد جاء البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مراعيا عدة جوانب لعل اهمها:[2]

ـ أن تتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات مختلف الدول العربية، ومع أحكام منظمة التجارة العالمية، خاصة وان عددا من الدول إما أعضاء في هذه المنظمة أو بصدد الانضمام إليها.

ـ أن يتضمن البرنامج التنفيذي خطة عمل وجدول زمني محددا لإنشاء المنطقة، وتتمثل العناصر الرئيسية للبرنامج التنفيذي، استنادا إلى اتفاقية تيسير وتنمية

الكتاب الحديث، مصر، 1997، ص: 58.

(1) سمير عميش، منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الإمكانات والوسائل، كتاب التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل، الطبعة الأولى، 2001، ص:183.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004، الفصل 12، ص:02.

التبادل التجاريين الدول العربية كالآتي:

ـ معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ معاملة السلع الوطنية.

ـ يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية، وفقا لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال عشر سنوات تبدأ في 1998/01/01 وتنتهي في 2007/12/31، ويمكن أن تتفق الدول الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني.

ـ لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.

ـ مراعاة الأحكام والقواعد الدولية، فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم في تطبيق البرنامج.

ـ منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا، وعلى الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة المطلوبة والفترة الزمنية وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للموافقة، وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية كل من السودان واليمن.

ـ تحديد أسلوب معاهدة التنفيذ وفض أي منازعات تنشأ عند التطبيق من خلال لجان متخصصة، وقد تم لهذا الغرض إنشاء عدد من اللجان تضم عضويتها كافة الدول أعضاء المنطقة.

وبنهاية عام 2003 وحلول عام 2004، كان قد مر على البدء في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ست سنوات، وقد بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل بتاريخ 2004/01/01، 80% من تلك التي كانت مطبقة في نهاية عام 1997، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة 17 دولة عربية هي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، وبقيت خمس دول لم تنضم بعد إلى المنطقة وهي: جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا، الجزائر.

ثانيا: الحجم والهيكل والتوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية

تهدف اتفاقيات تحرير التبادل التجاري إلى زيادة حجم التجارة العربية البينية، عن طريق إزالة القيود المفروضة عليها، والتي تعرقل حرية انسيابها.

1. تطور حجم إجمالي التجارة العربية البينية للفترة (1995. 2005):

يبين الجدول التالي حجم التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة العربية.

جدول رقم(1): حجم التجارة العربية البينية بمليار دولار

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005*
التجارة العربية البينية	24.77	27.10	28.50	26.80	27.00	31.80	35.30	39.40	47.00	63.00	84.20
إجمالي التجارة العربية	277.7	310.8	327.7	290.7	315.9	412	404.8	415.0	506.9	666.4	873.5
التجارة البينية إلى إجمالي التجار العربية (%)	8.91	8.71	8.69	9.21	8.54	7.71	8.72	9.49	9.27	9.45	9.63

* تقديرات أولية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000، 2002، 2004. 2006.

بلغ المعدل المتوسط لنمو التجارة البينية خلال الفترة (1995 ـ 2005)حوالي 13.67% وهو أكثر بقليل من متوسط معدل نمو التجارة الإجمالية العربية (13.06%) لنفس الفترة، ويفسر هذا بتزايد معدل نمو التجارة العربية البينية خاصة في السنوات الأخيرة، والملاحظ أيضا أنّ حجم التجارة العربية البينية كان يزداد بمعدلات موجبة متذبذبة، أحيانا متزايدة وأحيانا متناقصة، باستثناء

سنة 1998 التي سجل فيها معدل نمو التجارة البينية معدلا سالبا بـ 5.96%، حيث انخفضت قيمة التجارة البينية من 28.5 مليار دولار سنة 1997 إلى 26.8 مليار دولار سنة 1998 وكان سببه انخفاض في قيمة الصادرات البينية الناتج عن انخفاض أسعار النفط في تلك السنة، ولا يمكن تفسير معدلات النمو الموجبة للتجارة البينية بزيادة قيمة التبادل التجاري بين الدول العربية فقط، وإنما يرجع ذلك إلى زيادة حجم إجمالي التجارة العربية والتي كانت تنمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو التجارة البينية، وحسب إحصائيات 1999 يقدر نصيب دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 62% من حجم التجارة البينية العربية، في حين يقدر نصيب دول المشرق العربي بـ19.5 %، ولا يتعدى نصيب دول المغرب العربي 12.5%[1] .

وما يمكن استنتاجه أيضا هو أنّه رغم الجهود والمحاولات المبذولة من طرف الدول العربية، خاصة اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة عربية، والذي بدأ تنفيذه عام 1998، وبلغ فيه التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل خلال سنوات 1998، 1999، 2000 حوالي 58%، ليصل في نهاية 2003 إلى 80% مما كانت عليه سنة 1997، الا ان ذلك لم يؤدي إلى زيادة معتبرة في حجم التجارة البينية، فقد بلغ متوسط نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة العربية خلال الفترة (1994 ـ 1998) 8.82% وخلال الفترة (1998 ـ 2003) حولي 8.7%، وحتى و إن استثنينا الدول الخمس التي لم تنضم بعد للمنطقة، فإنّ التجارة البينية داخل المنطقة الحرة العربية الكبرى لم تختلف كثيرا عن نمط التجارة البينية ككل، إذ بلغ متوسطها نحو 8.8% من إجمالي تجارتها، وهذا ما يدل على أنّ الاتفاق لم يؤتى ثماره ولم يحقق الأهداف التي سطرت له. ومع ذلك فانه في السنتين الأخيرتين أي 2004 و2005 ازدادت قيمة التجارة العربية البينية نوعا ما وسجل معدل نموها تزايدا ملحوظا إذ فاق 33% سنة 2005 وتزامن هذا النمو مع تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع

(1) جمال الدين البيومي، مستقبل التجارة العربية « التحديات و الفرص »، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، مصر، 2003، ص:12. LE 17/02/2005www.eip.eg/mainissues/doc-viewdetails?docid=20 .

العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة العربية الكبرى مع مطلع عام 2005. ولتوضيح تطـور الصادرات والواردات العربية البينية نورد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (٣-٩) تطور حجم الصادرات و الواردات العربية البينية للفترة (١٩٩٤ -٢٠٠٥ م)

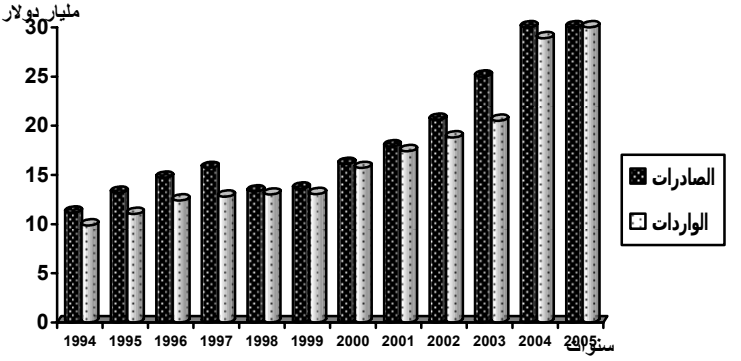

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بمجموعة من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

ومن خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن الصادرات والواردات العربية البينية هـي في تزايد خاصة في السنوات الأخيرة أي بعد البدا في تنفيذ منطقـة التجـارة العربيـة الحرة لسنة 1998 لكن يبقى حجم التجـارة العربيـة البينيـة ضـعيف إذ مـا قـورن بإجمالي التجارة العربية، فهو لم يتجاوز في المتوسط 9 % رغـم مـرور أكثـر مـن تسع سنوات على البدا في تنفيذ إقامة منطقة تجارة حرة عربية.

2. هيكل التجارة العربية البينية.

تتميز التجارة العربية بضآلة نسبتها إلى إجمالي التجارة العربيـة، كمـا تتميـز بعدم تنوع هيكلها السلعي واعتمادها على أنواع محددة مـن الـسلع، نظـرا للـهيكل الإنتاجي الذي تتسم به اقتصادياتها والذي انعكس علـى هيكـل صـادراتها وورادتهـا البينية.

أولا: هيكل الصادرات العربية البينية

يوضح الجدول التالي ذلك.

جدول رقم (2) : الهيكل السلعي للصادرات العربية البينية للفترة (1997. 2005).

نسب مئوية

البند السلعي	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأغذية و المشروبات	15	13	.....	15.9	17.0	18.2	18.2	17.5	17.2
المواد الخام و الوقود المعدني	48.8	55	.....	51.9	48.8	52.2	52.2	56.7	57.7
المواد الكيماوية	18.3	16	.....	18.1	18.8	16.2	16.2	14.2	14.1
الآلات و معدات النقل	6	5	.....	6.1	6.9	5.5	5.5	5.3	5.0
المصنوعات	11.9	11.0	.....	8.0	8.5	7.9	7.9	6.3	6.0
الإجمالي	100	100	.....	100	100	100	100	100	100

☆ عدم توفر بيانات عام 1999 و سوف نحسب النسب باستثناء هذه السنة.

المصدر: مجموعة مختلفة من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ بند المواد الخام والوقود المعدني قد استحوذ على حوالي 52.91% من إجمالي الصادرات العربية البينية وهذا لمتوسط الفترة (1997 ـ 2005)، مما يعني أن هذا البند له وزن كبير ضمن الصادرات العربية البينية، وهذا ما يجعل قيمة هذه الأخيرة مرتبطة بأسعاره ومستوى الطلب عليه، وتعتبر السعودية أهم دولة عربية مصدرة للنفط ومشتقاته إلى الدول العربية، حيث يقدر نصيبها بحوالي 51% من صادرات النفط البينية، تليها الإمارات بنسبة

27%، فالعراق بنسبة 10% [1].

يأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم الصادرات العربية البينية، المواد الكيماوية إذ بلغت نسبتها إلى إجمالي الصادرات البينية لمتوسط الفترة (1997 ـ 2005)، حوالي 16.48%، وتعد السعودية أيضا أكبر مصدر للبتر وكيماويات للبلدان العربية، أمّا المرتبة الثالثة في ترتيب حجم الصادرات البينية فتعود لبند الأغذية والمشروبات، إذ تمثل نسبته إلى إجمالي الصادرات البينية 16.78% خلال نفس الفترة ، ويلي هذا البند، بند المصنوعات والذي بلغت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي الصادرات العربية البينية حوالي 7.67%، وتعكس هذه النسبة الضئيلة الهيكل الإنتاجي للدول العربية الذي يتميز بضعف إنتاجه في هذا المجال، واعتماد الدول العربية في تلبية حاجياتها من المصنوعات على الدول الصناعية الكبرى وبنسب كبيرة، أما المرتبة الأخيرة من حيث الحجم في هيكل الصادرات البينية فتعود لبند الآلات ومعدات النقل، إذ بلغت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي الصادرات العربية 5.83%، وهذه القيمة تعكس مدى هشاشة هيكل الإنتاج العربي للآلات ومعدات النقل.

ثانيا: الهيكل السلعي للواردات العربية البينية:

ينعكس هيكل الصادرات البينية على هيكل الواردات البينية، وبالتالي لن يكون هناك اختلاف بين هيكل الصادرات والواردات البينية والجدول التالي يوضح ذلك.

(1) حسين بن عبدا لرحمن العذل ، حسين بن عبدا لرحمن العذل ، مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية ، ص:17.

www.planning.gov.sa/planning/all%20papers/day4/trade20%co

الجدول رقم (3): الهيكل السلعي للواردات البينية للفترة (1997.2005)

نسب مئوية

البند السلعي	1997	1998	☆1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الأغذية و المشروبات	17.3	13.9	.....	15.4	17.6	18.7	18.7	17.4	17.1
المواد الخام و الوقود المعدني	47.4	53.0	.....	49.8	48.5	42.7	42.7	50.1	52.2
المواد الكيماوية	18.2	16.9	.....	17.0	18.6	17.6	17.6	15.6	15.1
الآلات و معدات النقل	5.4	4.0	.....	5.1	6.2	7.6	7.6	6.7	6.4
المصنوعات	11.7	12.2	.....	12.7	10	13.4	13.4	10.2	9.2
الإجمالي	100	100	.....	100	100	100	100	100	100

❖ عدم توفر بيانات عام 1999 و سوف نحسب النسب باستثناء هذه السنة.

المصدر: مجموعة مختلفة من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أنّ الهيكل السلعي للواردات البينية لم يختلف

عن هيكل الصادرات البينية، ويبقى ترتيب البنود السلعية نفسه، كما نلاحظ استمرار ترتيب البنود السلعية على نفس نسقه خلال الفترة 1997 ـ 2005 ، مع اختلاف في نسب كل بند من سنة لأخرى باستثناء سنة 2003 التي حافظت على نفس نسب سنة 2002، وبهذا يأتي بند المواد الخام والوقود المعدني في الصدارة من حيث حجم الواردات البينية وبنسبة 49.25% من إجمالي الواردات البينية، أمّا على مستوى الواردات العربية البينية غير النفطية فقد جاء أولاً بند المواد الكيماوية حيث بلغت نسبة وارداته إلى إجمالي الواردات البينية 16.5%، يليه الأغذية والمشروبات بنسبة 17%، ثم يأتي بند السلع المصنعة بنسبة 10.96%، و تأتي واردات الآلات ومعدات النقل في المرتبة الأخيرة ضمن هيكل التجارة البينية وبنسبة 6.26 % ويفسر لنا هذا الهيكل للواردات البينية مدى اعتماد الدول العربية على توفير احتياجاتها خارج النفط والمواد الخام على دول غير عربية.

و لتوضيح هيكل إجمالي التجارة البينية نورد هذا الشكل.

الشكل رقم (٢) الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية لمتوسط الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٥

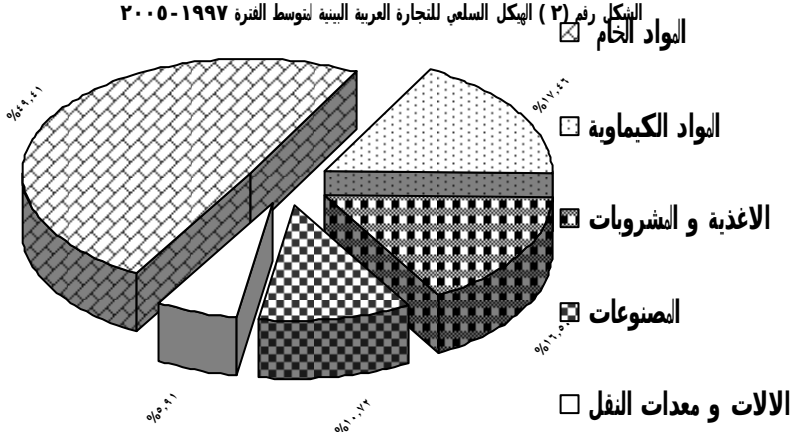

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدولين (2)، (3).

هذا الهيكل للتجارة العربية البينية يؤكد مرة أخرى مدى اعتماد الدول العربية في تجارتها الخارجية حتى مع بعضها البعض، على النفط و المواد الخام، إذ تمثل تقريبا نصف مبادلاتها التجارية ليتوزع النصف الأخر على بقية البنود الأخرى وبنسب متفاوتة. كما يؤكد ان الجهود الانمائية العربية لا زالت قاصرة الى حد بعيد ولم تستطع احداث تطوير واضح في الهيكل الانتاجي العربي، وبقيت اقتصاديات

الدول العربية تعتمد بشكل كبير على الصناعات الخفيفة والاستخراجية.

أما فيما يخص التجارة البينية للخدمات فتحتل أهمية نسبية أكبر من التي تحتلها التجارة البينية للسلع في بعض الدول العربية، بحيث تفوق نسبة التجارة البينية للخدمات من إجمالي تجارة الخدمات لبعض الدول نسبة التجارة البينية للسلع في إجمالي التجارة السلعية، وعلى سبيل المثال في مصر تشكل حصة صادرات مصر البينية للخدمات حوالي 16.6% من إجمالي صادراتها للخدمات، في حين تشكل صادرات مصر البينية للسلع نسبة 9.8% فقط، وهذا لمتوسط الفترة (1995 ـ 2000)، وفي تونس تشكل الصادرات البينية للخدمات نسبة 12.5% من إجمالي الصادرات التونسية للخدمات، بينما يبلغ متوسط حصة صادرات تونس البينية للسلع 7.6% من إجمالي الصادرات السلعية التونسية، وتبلغ حصة صادرات المغرب البينية للخدمات 8% من الصادرات المغربية الكلية للخدمات، في حين لا يزيد متوسط حصة صادرات المغرب البينية للسلع عن 4.5 % من إجمالي صادراتها السلعية، كما تشير البيانات المتاحة عن الواردات البينية العربية للخدمات عن اتجاهات مماثلة لتفوق حصة الواردات البينية للخدمات على حصة الواردات البينية للسلع في هيكل التجارة الخارجية لكل من: تونس ومصر[1].

وتستدعي هذه المؤشرات لتجارة الخدمات، ضرورة الاهتمام بها أكثر والعمل على تنميتها، نظرا لوزنها النسبي الكبير في بعض الدول العربية، وكذلك للدور الذي من المنتظر أن تعمله في زيادة التعاون بين الدول العربية، ومن ثمة تقريب إمكانية تكاملها الاقتصادي.

3 . التوزيع الجغرافي للتجارة العربية البينية.

تتباين نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة العربية لكل دولة عربية وأخرى،

أ . التوزيع الجغرافي للصادرات العربية البينية:

تعد السعودية المصدر الأول إلى الدول العربية، إذ بلغت نسبة صادراتها البينية

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص:262

إلى إجمالي الصادرات العربية البينية لمتوسط الفترة (2000 ـ 2005) حوالي 41.12%، والملاحظ أنّ الصادرات السعودية إلى الدول العربية كانت في تزايد مستمر خلال الفترة (1994 ـ 2003) باستثناء سنة 1998، التي انخفضت فيها صادرات السعودية البينية، ويعود هذا الانخفاض إلى تدني أسعار النفط نظرا لان نصف قيمة صادرات السعودية البينية تتكون من النفط ومشتقاته[1]، وتتجه 25.7% منها إلى الإمارات و21.2% نحو البحرين و10.6% نحو الأردن، أمّا نصيب الدول العربية الباقية فهو أقل من 10% .

تأتي الإمارات العربية في **المرتبة الثانية** من حيث حجم الصادرات البينية، إذ بلغت نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي الصادرات العربية البينية لمتوسط الفترة (2000 ـ 2005) حوالي 15.69%، وتبقى نسبة 43.19% من إجمالي التجارة البينية موزعة على 18 دولة عربية، إذ لا يتعدى نصيب الدولة الواحدة من حجم الصادرات العربية البينية الإجمالية 7% كأقصى حد، وقد بلغت هذه النسبة اقل من 1% في كل من: اليمن وجيبوتي والصومال وموريتانيا، أمّا إذا نظرنا إلى الأهمية النسبية للصادرات البينية ضمن الصادرات الإجمالية لكل دولة عربية، فإننا نلاحظ أن هذه النسبة ترتفع في الدول العربية الفقيرة غير نفطية مثل: جيبوتي والصومال ولبنان، مما يعني أن هذه الدول تتجه صادراتها رغم قلتها إلى دول عربية، أما الدول العربية الغنية بالنفط فتنخفض بها نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها، نظرا لأنها تسوق منتجاتها النفطية إلى دول خارج المنطقة العربية، ويوضح لنا الجدول الموالي ترتيب الدول العربية حسب قيمة الصادرات البينية لكل بلد من إجمالي الصادرات البينية العربية، وحسب نسبة صادراته البينية من إجمالي صادراته.

جدول رقم (4) ترتيب البلدان العربية حسب نصيبها من الصادرات البينية وحسب نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها للفترة (1994 ـ 2003).

حسب نصيبها من الصادرات العربية البينية			حسب نسبة صادراتها البينية إلى إجمالي صادراتها		
الترتيب	البلد	%	الترتيب	البلد	%
01	السعودية	37.34	01	جيبوتي☆	78.63

(1) عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، ص:208.

02	الإمارات	13.55	02	الصومال	75.61
03	عمان	06.73	03	لبنان	48.98
04	سورية	04.92	04	الأردن	36.88
05	الأردن	04.61	05	السودان	20.83
06	العراق	03.83	06	سورية	17.74
07	البحرين	03.58	07	عمان	12.83
08	مصر	03.33	08	البحرين	12.37
09	ليبيا	03.26	09	العراق	10.63
10	قطر	03.11	10	السعودية	09.79
11	تونس	02.87	11	مصر	09.14
12	لبنان	02.67	12	تونس	08.60
13	الكويت	02.63	13	الإمارات	06.94
14	الجزائر	01.91	14	قطر	06.89
15	المغرب	01.89	15	المغرب	06.15
16	السودان	01.50	16	اليمن	06.09
17	اليمن	00.96	17	ليبيا	05.90
18	جيبوتي❖	00.70	18	الكويت	02.88
19	الصومال	00.57	19	الجزائر	02.01
20	موريتانيا	00.03	20	موريتانيا	01.36
المجموع		100			

☆ حسبت نسبها لمتوسط الفترة(98 ـ 2003) نظرا لعدم توفر الإحصائيات الخاصة بها قبل سنة 1998.

المصدر: من إعداد الباحث وبالاستعانة بمجموعة من التقارير الاقتصادية العربية الموحدة.

ب. اتجاهات الواردات البينية:

تعتبر السعودية والإمارات وعمان أكبر المستوردين من الدول العربية، بحيث تمثل نسبة وارداتهم من إجمالي الواردات البينية لمتوسط الفترة (2000 ـ 2005) على التوالي 12.95%، 12%، 10.73% وبهذا تمثل واردات هذه الدول الثلاث، تقريبا 36% من إجمالي الواردات البينية، ، أمّا نصيب كل من الكويت والمغرب

والأردن ومصر من الواردات البينية، فهو يتراوح ما بين 5% و 8%، في حين يبقى نصيب كل دولة من الدول الباقية اقل من 5%، وتتميز الواردات العربية البينية بالتركيز الجغرافي، بحيث أنّ الواردات البينية لكل من المغرب ومصر وجيبوتي وسورية أكثر من نصفها يأتي من السعودية، كذلك نسبة 63 % من واردات العراق البينية تأتي من الأردن، و82.5% من واردات عمان البينية هي من الإمارات، و61.2 % من واردات ليبيا البينية هي من تونس .

ونستنتج من هذا أنّ الواردات البينية تكون مرتفعة أكثر ما بين الدول المتجاورة، والمنتمية إلى تجمع إقليمي واحد، فمثلا في اتحاد المغرب العربي نجد أن 46.5% من واردات تونس هي من ليبيا، و45.1 % من واردات موريتانيا هي من المغرب، و61.2 % من واردات ليبيا هي من تونس، وفي مجلس التعاون الخليجي نجد أن 42.6 % من واردات الإمارات البينية هي من السعودية و 51.7% من واردات البحرين من السعودية.

أمّا على صعيد وزن الواردات البينة ضمن الواردات الإجمالية لكل بلد، فهو مختلف عن ما رأيناه في الصادرات، فمثلا تمثل الواردات البينية للأردن إلى إجمالي وارداتها لمتوسط الفترة (1994 ـ 2003) نسبة 22.58% بينما في الصادرات مثلت نسبة 36.88%، وتبلغ هذه النسبة في لبنان 11% فقط وهي نسبة قليلة إذ ما قورنت بنسبة الصادرات البينية إلى إجمالي صادراتها، والتي بلغت تقريبا 50% ويدل هذا على أنّه هناك دول عربية تعتمد في صادراتها على دول عربية، في حين تحصل على وارداتها من دول غير عربية وقد يحدث العكس، وقد بلغت نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات في السعودية تقريبا 7%، وهي قريبة من نسبة الصادرات البينية لها إلى إجمالي صادراتها والتي بلغت 9.79 % ، بمعنى أن السعودية تصدر وتستورد من الدول العربية تقريبا بنفس القيمة.

ومما سبق يمكن القول أنّ حصة كل دولة عربية من إجمالي التجارة البينية العربية متفاوتة، فهي مرتفعة في دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا لقلة الضرائب والرسوم الجمركية بينها من جهة، ولغناها بالنفط من جهة أخرى. ومنخفضة في الذول الفقيرة، كما نخلص إلى أنَّ التبادل التجاري البيني يتميز بالتركيز الجغرافي، ويكون أكثر بين الدول المتجاورة، مما يعطي أهمية كبيرة للدور الذي يمكن أن

تؤديه الاتفاقيات التجارية الثنائية بين البلدان العربية في رفع مستوى التجارة البينية العربية، وتسهيل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، ومن ثمة دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو الأمام. وعليه فان ضعف التجارة البينية العربية ليس بالأمر الطبيعي، إذ أنّ الدول العربية بذلت عدة جهود من اجل أن ترفع في مستواها، ولكن رغم ذلك لم يتحسن حجم التجارة العربية البينية، مما يعني أنّه هناك مشاكل ومعوقات حالت دون ذلك.

ثالثا: التجارة العربية البينية؛ التحديات والفرص وسبل التطوير

إنَّ ما تعانيه التجارة العربية البينية من ضآلة في حجمها، رغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية، والرامية إلى تنمية وزيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، ناتج عن وجود مجموعة من العراقيل والمشاكل التي وقفت حائلا دون زيادة مستويات التجارة العربية البينية، ودون إحراز نتائج كبيرة من تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة لسنة 1998، وأمام هذه التحديات والمشاكل التي تواجه التجارة البينية، تبرز الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود العربية والعمل بشكل جاد على تفعيل اتفاقياتها الخاصة بتنمية التجارة البينية، ومحاولة تذليل كل الحواجز والصعوبات التي تقف في طريق ذلك، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة.

1 . معوقات تنمية التجارة العربية البينية

أ: معوقات متعلقة بتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة:

وتشمل ما يلي:

ـ **القيود غير جمركية:**[1] وتمثل عقبة أساسية في تأخير تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة، وحائل أمام زيادة حجم التجارة البينية و تشمل:

ـ **القيود الفنية:** وهي قيود خاصة بالاشتراطات والمواصفات في الدول العربية، أي تعددية المواصفات لنفس المنتج وتعدد وتضارب الاجتهادات الإدارية

(1) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المشاكل و المعوقات أمام تنمية التجارة العربية البينية، من موقع الانترنيت:
www.ammanchamber.org/uploadedimages/file2.doc

في تطبيقها، مثل وضع العلامات واللاصقات على المنتوج ودلالة المنشأ، وأنواع العبوات حيث تفرض معايير ومواصفات مغايرة لتلك التي تفرضها الدولة على سلعها المحلية خصوصا على المنتجات الغذائية والزراعية، وقيام بعض الدول العربية بتغيير في المواصفات والمقاييس دون إشعار مسبق، وتشدد في الاشتراطات الصحية والبيئية، والمبالغة في أساليب الكشف، وارتفاع كلفة التحاليل، وطول الوقت اللازم لإصدار شهادة المطابقة وتصديقها، واستيفاء رسوم أعلى عليها مقارنة مع السلع المحلية.

ـ **القيود الإدارية**: وهي قيود خاصة بموضوع إعادة التثمين الجمركي، وكثرة الوثائق الإضافية غير الضرورية التي تطلب مع البضاعة، ومشاكل النقل بالعبور وإجراءات التخليص الجمركي وتكاليفه، فالتجارة الخارجية العربية تعاني من إجراءات معقدة ومضرة، فلتخليص سلعة من المنافذ الجمركية لبعض الدول العربية لا بد من الحصول على موافقات يصل عددها أحيانا إلى العشرين، وتستغرق معاملات التصدير والاستيراد أكثر من شهر، وهذا الوضع يقود إلى ارتفاع تكاليف التجارة ومن ثم إلى تدني القدرة التنافسية للسلع العربية، ناهيك عن تعرض بعض السلع للتلف[1].

ـ **القيود النقدية**: و هي قيود على إجراءات التحويل و تعدد أسعار الصرف و مخصصات النقد الأجنبي و تشدد في إجراءات الائتمان و كذلك في شروط الاستيراد.

ـ **القيود المالية**: بحيث هناك مبالغة في رسوم تصديق القنصليات على شهادات المنشأ، حيث يتم تحصيلها في بعض الدول العربية حسب قيمة الفاتورة، علما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته « 72 » في 2003 قد ألغى التصديق على شهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات العامة، كما ألغى التصديق على الفواتير والمستندات المصاحبة لشهادات المنشأ من قبل السفارات والقنصليات، وقد وافقت بعض الدول العربية على هذا القرار.

---

(1) صباح نعوش، مقال حول منطقة التجارة الحرة العربية من موقع الانترنيت:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43B5-99B9-26CEA7CBAA2D.htm

ـ **القيود الكمية**: وتتمثل في حصر الاستيراد بمؤسسات تابعة للقطاع العام، وقيود موسمية للاستيراد تخضع لاتفاقيات ثنائية ورخص استيراد.

ـ **مشكلة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفة الجمركية**: إنّ فرض الدول العربية لمثل هذه الرسوم والضرائب على السلع العربية المستوردة من الدول العربية، سوف يؤدي إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، مما يحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة، ونذكر من بين هذه الرسوم، رسوم الطوابع و القنصليات و رسوم إحصاء وخدمات الجمارك وغيرها، والتي تؤثر على قيمة البضاعة وكلفتها.

ـ **طلب الاستثناءات**[1]: هناك مبالغة في طلب الاستثناءات من بعض الدول العربية، مما يؤثر سلبا على تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة، وقد شملت هذه الاستثناءات القيود الجمركية وغير الجمركية و الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وعدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية ومنع الاستيراد ورخص الاستيراد، وقد تركزت معظم مبررات طلبات الاستثناء على العوامل غير الاقتصادية، التي لا ترتبط مباشرة بتكاليف الإنتاج والمنافسة من حيث الأسعار و الجودة.

ـ **عدم تفعيل آلية تسوية المنازعات**: والتي تعتبر من الأدوات الضرورية لعمل منطقة التجارة الحرة العربية، وتزداد أهميتها مع زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدان العربية أعضاء المنطقة، نظرا للدور الذي تعمله في تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الأطراف المتعاملة في إطار المنطقة، والخلافات التي قد تنشأ بين الشركاء التجاريين.

ـ **مشاكل متعلقة بالنقل البري**: حيث يواجه قطاع النقل البري للبضائع في الدول العربية العديد من المشكلات، يأتي في طليعتها ما هو ناجم عن الممارسات والإجراءات الحدودية، وعند عبور المنافذ البرية فيما بين الدول العربية، إلى جانب مشاكل أخرى مثل تنظيمات النقل الوطنية وما تفرزه من قيود على حركة النقل، وانعدام وخفض كفاءات سياسة تشغيل الأساطيل الوطنية، وهيمنة القطاع العام على

(1) جمال الدين البيومي، مرجع سابق، ص:15.

أنشطة النقل، وارتفاع تكاليف نقل التجارة العربية البينية، بسبب عوامل تتصل بالإجراءات والتنظيمات و سياسات التشغيل.[1]

ـ مشاكل التأخر في الاتفاق على قواعد المنشأ: لم يتم حتى الآن الانتهاء من إعداد تفاصيل شهادة المنشأ، وهذا الأمر يؤدي إلى وجود صعوبات لدى الشركات في احتساب عناصر القيمة المضافة، والتكاليف الأجنبية في الشهادة نفسها، بحيث يفضل المصدر في كثير من الأحيان سداد التعريفة الجمركية كاملة، بدلا من الدخول في حساب شهادة المنشأ، فضلا عن أن عدم وجود قواعد منشأ يصبح مبررا لطلب الاستثناءات من قبل الدول، كما تعمل قواعد المنشأ على منع تسرب سلع أجنبية للدول العربية المستفيدة من الميزات التي تتيحها المنطقة للسلع العربية .

ـ عدم شمول جميع الدول العربية في اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة عربية، حيث لا تزال هناك مجموعة من الدول العربية غير منظمة للاتفاقية وهي: الجزائر، جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا.

ـ عدم شمول البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية على قطاع الخدمات، بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا النشاط في زيادة التجارة في السلع والخدمات، وزيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل.

ب: معوقات متعلقة باقتصاديات الدول العربية:

و نذكر منها:

ـ ضعف هياكل الإنتاج العربية وعجز طاقاتها الإنتاجية على توفير ما تحتاجه الدول العربية، وما تقوم باستيراده من الدول الصناعية، كالمصنوعات والمعدات والتجهيزات والسلع الغذائية هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد تجارتها بنسبة كبير على المنتوج الوحيد ألا وهو النفط، وهذا ما لا يخدم تنمية التجارة العربية البينية.

ـ محدودية التنوع في الإنتاج، إضافة إلى ضعف القدرات التنافسية للمنتجات العربية بالمقارنة مع منتجات الدول الصناعية الكبرى، مما يؤدي إلى غزو منتجات

(1) خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حركة انتقال التجارة العربية عبر المنافذ الجمركية « الإطار التنظيمي و مقترحات التطوير »، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص:269.

الاقتصاديات الأخرى للأسواق العربية، ويقلص من حجم وفرص التجارة البينية العربية.

ـ ارتفاع معدلات الحماية والقيود في بعض الدول العربية، يدفع بالمصدرين العرب إلى التصدير لأسواق دول أخرى تفرض حماية أقل، خاصة وأن الدول الصناعية المتقدمة معدلات التعريفة الجمركية فيها منخفضة، وبالخصوص على السلع الاستهلاكية.

ـ غياب التنسيق ما بين الهياكل الإنتاجية في الاقتصاديات العربية بدرجة كبيرة، ويعاب على هذه الهياكل أنها تتسم بالتشابه، مما يحدث تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، في حدوث منافسة قوية من جراء تصدير نفس المواد، إلى جانب أن الهياكل الإنتاجية للسلع العربية القابلة للتجارة البينية غير مرنة، وتتميز بالضعف وعدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات.

ـ حصر تحرير التجارة البينية في قوائم سلبية تختارها الدول المتفاوضة، تحيزا لحماية المنتجات الوطنية أو المحلية، إضافة إلى تشابه الهياكل الإنتاجية للاقتصاديات العربية، يعني انه هناك فئة قليلة من السلع المصنفة في كل دولة، ليس لها مثيل في الصناعات المحلية في الدول العربية الأخرى، والتي تكون قابلة للتحرير وإزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية، وبالتالي فان عملية التحرير الانتقائي للتجارة العربية البينية، قد أدى إلى حرمان الصناعات العربية من الاستفادة من الفرص التي تتيحها اتفاقيات تحرير التجارة، بحيث لم يؤدي تطبيق هذه الاتفاقيات إلى زيادة صافية في التجارة العربية البينية.[1]

ـ ضعف البنية التحتية في بعض الدول العربية، والتي تعرقل تسهيل انسياب التجارة البينية بينها مثل ضعف شبكة المواصلات، عدم استكمال شبكات النقل البري والنقل بالسكك الحديدية بين الدول العربية، خاصة بين دول المشرق ودول شمال إفريقيا، إلى جانب عدم وجود أسطول نقل بري وجوي عربي ذو كفاءة عالية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة النقل وبالتالي ينعكس ذلك على سعر الصادرات البينية،

(1) عبد المطلب عبد الحميد،عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، « الواقع والأفاق في الألفية الثالثة »، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص:106.

التي تصبح أغلى نسبيا مقارنة بأسعار سلع قد تستورد من الدول الصناعية الكبرى.

ــ أغلب الاستثمارات العربية البينية والمشروعات المشتركة، تتجه إلى قطاعات غير منتجة للسلع القابلة للتجارة البينية، الأمر الذي يجعل تيار الاستثمارات العربية لا يقابل بتيار سلعي متبادل، وبالتالي لن تنمو التجارة البينية ولن تستفيد من تلك الاستثمارات.

ـ تعاني التجارة العربية البينية من الافتقار إلى الخدمات المتطورة، اللازمة لإتمام عمليات التبادل التجاري البيني العربي، مثل ضعف الخدمات التسويقية والتمويلية، وهو ما يمثل عائقا أمام تنمية التجارة العربية البينية.

ـ تعاني مؤسسات القطاع العام والخاص من نقص المعلومات الاقتصادية التجارية، ذات الصلة بالقوانين والتشريعات التجارية الخاصة بالأسواق العربية، وكذا بعض المعلومات الرسمية المتعلقة بالتسهيلات التجارية، وأهمها الخدمات الجمركية، التخزين، النقل والترانزيت، الخدمات المصرفية والتأمين، وكذلك المعلومات المتعلقة بالأسواق والسلع المختلفة، أنماط الاستهلاك، المواصفات، المقاييس النوعية والجودة.

ـ نقص قابلية التحويل لمعظم العملات العربية[1]، مما يطيل إجراءات التحويل الأخرى اللازمة ويعطل سير عمليات التبادل التجاري بين الدول العربية .

بالإضافة إلى هذه المعوقات والمشاكل التي تعانيها التجارة البينية العربية، هناك في بعض الأحيان انعدام للإرادة السياسية لأصحاب القرار، مما يؤدي إلى افتقار تلك القرارات والاتفاقيات التي أخذت على أعلى المستويات الرسمية من الدعم السياسي من قبل الأنظمة الحاكمة، بما يعمل على عدم تنفيذها، إلى جانب هذا، تأثير النزاعات السياسية بين بعض البلدان العربية على علاقاتها الاقتصادية، مما يؤدي إلى المقاطعة التجارية بينهم، وبالتالي إضعاف التجارة البينية العربية.

(1) حسان خضر، التجارة البينية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص: ، من الموقع:
le 07/04/2005www.arab-api.org/course18/ppt/c18-5.pdf

2 . التحديات الخارجية أمام تنمية التجارة البينية:

إلى جانب المعوقات والمشاكل الداخلية التي تعاني منها التجارة البينية، هناك ثمة تحديات أخرى تفرضها البيئة الدولية و نذكر منها:

أ . دخول اغلب الدول العربية في اتفاقيات لتحرير التجارة مع أطراف غير عربية:

ومن بينها اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، التي مست الدول العربية المطلة على البحر المتوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، ولم تشمل بقية البلدان العربية، الأمر الذي سينعكس سلبا على التبادل التجاري العربي البيني داخل منطقة التجارة الحرة العربية، نظرا للمنافسة التي ستواجهها السلع العربية من السلع القادمة من دول الاتحاد، التي تتمتع بمعاملة تفضيلية تفوق تلك المقدمة إلى المنتجات العربية، كذلك اتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية، والتي أعلن عنها الرئيس الأمريكي في 2003/05/09 وتضم 22 دولة عربية إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وتقام في غضون 10 سنوات، وما سيخلفه قيامها من أثار سلبية على التجارة البينية، إذ المعروف أن إسرائيل والولايات المتحدة من الدول الصناعية الكبرى، وبالتالي سيتم إغراق السوق العربية بمنتجاتهم، خاصة الصناعية التي تعاني الدول العربية من ضعف في إنتاجها، وبالتالي يعمل هذا على عدم تنمية القطاعات الصناعية التصديرية العربية، ما يؤدي فيما بعد إلى عدم جدوى أي اتفاقيات عربية في تنمية التجارة البينية .

وإلى جانب هذين الاتفاقين، هناك اتفاق انضمام الكثير من الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة ويعمل هذا على فتح أسواقها أمام منتجات الدول الأعضاء في المنظمة وتطبيق مبادئها، والذي من شأنه أن يؤثر سلبا على القطاع الصناعي العربي، الذي يعاني من عدة مشاكل ما لم تبادر الدول العربية إلى وضع سياسات داعمة، تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتنمية قطاعاتها التصنيعية.

ب . الأوضاع العراقية الراهنة:

لقد كان لحرب الخليج سنة 1990، وللحصار الذي فرض على العراق في التسعينيات، والعمل بمذكرة التفاهم والتي عرفت باسم « اتفاق النفط مقابل الغذاء»، أثر كبير على التجارة البينية، إذ لم تسمح الأمم المتحد للعراق إلا بتصدير النفط مقابل استيراد الغذاء فقط، وبالتالي قلصت من التجارة البينية العربية، هذا بالإضافة

إلى احتلال العراق من طرف القوات الأمريكية سنة 2003، وما سيخلفه ذلك من إضعاف في حجم التجارة العربية البينية، نظرا للوزن الذي تلعبه الصادرات النفطية العراقية ضمن الصادرات البينية، فالعراق من الدول العربية العشر الأولى من حيث حجم تجارته البينية إلى إجمالي التجارة البينية العربية، وسوف يؤدي احتلاله إلى استنزاف خيراته النفطية وتوجيهها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى إغراق أسواقه بالمنتجات الأمريكية والإسرائيلية، مما يحد من الصادرات العربية نحوه، ومن المنتظر أن تحدث الحرب في العراق خسارة ما توفره السوق العراقية من فرص أمام الدول العربية، خاصة مصر والأردن وسوريا، حيث تستقبل السوق العراقية المنتجات الصناعية والزراعية العربية وتمنحها الأولويات، وللإشارة فإنّ حجم تجارة العراق مع الدول العربية قد تجاوز 26 مليار دولار منذ انطلاق برنامج النفط مقابل الغذاء في ديسمبر عام 1996، إذ تمثل هذه القيمة نحو 50% من إجمالي التجارة الخارجية للعراق، وتأتي مصر في صدارة الدول العربية المتعاملة مع العراق وتليها الأردن، هذا بالإضافة إلى ما خلفته الحرب من تدمير للبنية التحتية للعراق، من مطارات وجسور وطرقات، مما عمق من ضعف التجارة العراقية العربية.

وبذلك أصبحت الحرب على العراق وعدم الاستقرار الأمني بداخله، تحديا حقيقيا يواجه تنمية التجارة العربية البينية.

جـ: هناك مجموعة أخرى من المعوقات التي تسببها الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، وتؤثر سلبا على التجارة العربية البينية، مثل سياسات الإغراق والدعم للصادرات المتجهة للاقتصاديات العربية، والتي تؤثر سلبا على القدرة التنافسية للسلع العربية داخل الأسواق العربية، ومن ناحية أخرى تقوم الاقتصاديات الصناعية المتقدمة بربط ما تقدمه للدول العربية من تسهيلات ائتمانية ومالية بشرط الاستيراد منها، وهو ما يؤثر سلبا على التجارة العربية البينية.

وبمقابل هذه المعوقات والتحديات التي تواجه تنمية التجارة العربية البينية، هناك دوافع ومبررات تفرض على الدول العربية العمل على تنمية التجارة البينية، خاصة مع توافر بعض الفرص لأجل ذلك.

2. مبررات وفرص تنمية التجارة العربية البينية

هناك عدة مستجدات وظروف تفرض على الدول العربية ضرورة العمل على رفع مستوى التجارة البينية عن ما هو عليه، فهي تتميز بالضآلة في حجمها وبطء نموها مقارنة بنمو إجمالي التجارة العربية، حتى وإن كانت هذه الأخيرة نسبتها قليلة من إجمالي التجارة العالمية، وتتوفر لأجل ذلك فرص عديدة سوف تساعدها على ذلك.

أ: دوافع ومبررات تنمية التجارة البينية:

هناك العديد من المبررات والدوافع التي تحتم تنمية التجارة البينية، خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، وظهور العديد من التطورات والمتغيرات المتسارعة الإقليمية والعالمية، والتي تكون قد هيأت المجال أكثر لتنمية التجارة العربية البينية ونذكر منها:

ـ الدور الذي تؤديه التجارة البينية باعتبارها من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي، في تنشيط هذا الأخير وتسريع قيامه، نظرا لان زيادة التبادل التجاري بين مجموعة من الأطراف تؤدي إلى زيادة تلاحمهم وربطهم، ليس فقط بالمصالح التجارية ولكن أكثر من ذلك، حيث تقرب وجهات نظرهم التي تساعد فيما بعد على تسهيل قيام تكامل اقتصادي بينهم، خاصة وأن الدول العربية تربطها مقومات اجتماعية وعقائدية قوية.

ـ تدعو السياسات الحمائية المطبقة في الاقتصاديات الصناعية والتي يطلق عليها الحماية الجديدة أو القيود الرمادية، بقوة إلى الاهتمام بتنمية وتوسيع التجارة البينية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك.

ـ يعمل ارتفاع التجارة البينية على تنشيط القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في البلدان العربية، ومن ثمة رفع مستوى النمو الاقتصادي بها، وتحسين مستويات المعيشة لشعوبها.

ـ تعمل التجارة البينية على الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية، وتحويلها إلى مزايا تنافسية، واستغلال الإمكانات والثروات التي تكسبها كل دولة عربية أحسن استغلال.

ـ إنّ اتساع حجم السوق العربية أمام الصادرات العربية بفعل سياسات التحرير وتدابير تنمية التجارة، يؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وتحفيز الصناعات التحويلية، وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، وتوليد الوفرات التي تزيد من القدرات التنافسية للمنتجات العربية.

ـ حاجة الدول العربية لإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها، حيث تعمل بعضها على زيادة طاقاتها الإنتاجية في الوقت الحاضر، وتنويع هياكلها الإنتاجية والتركيب السلعي لصادراتها، خاصة في الصناعات التحويلية، سواء من خلال إعادة الهيكلة الحادثة في الاقتصاديات العربية، أو من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وبالتالي ستواجه ضيق أسواقها المحلية، كما أنها لن تستطيع التصدير للدول الصناعية الكبرى نظرا لتطور صناعاتها وللمنافسة الشديدة التي تواجهها، ما يجعلها تختار التصدير للدول العربية الأخرى التي تكون لها اقرب مسافة، وأكثر حاجة لمنتجاتها.

ـ اتساع حركة رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول العربية في الآونة الأخيرة، والتي من الممكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج في الدول العربية، مما يحتم زيادة التجارة البينية العربية.

ـ حدوث تقارب في الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية، خاصة بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، والتي تتجه بها جميعا نحو اقتصاد السوق وسياسات تحرير التجارة الدولية، وبذلك تزول أو تخف إحدى العقبات التي كانت تقف أمام نمو التجارة العربية البينية.

ـ انضمام الكثير من الدول العربية إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي تدعو إلى تحرير التجارة بين أعضائها، وخضوعها لقواعد موحدة في مجالات التجارة والسلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية و قواعد السلوك التجاري، بما يمثل حد أدنى للمعاملات مع العالم الخارجي والتنسيق فيما بين هذه الدول، الأمر الذي قد يسهل تنظيم تبادل معاملة أفضل فيما بين الدول العربية، مما يساعد على تنمية التجارة البينية العربية.

ـ زيادة التجارة البينية أصبح ضرورة ملحة في ظل العولمة الاقتصادية، نظرا لتزايد التنافسية العالمية من ناحية، ومن ناحية أخرى يعمل تزايد التجارة البينية على رفع حدة المنافسة بين الصناعات العربية وزيادة قدرتها أيضا على المنافسة

العالمية[1].

ـ هناك مبرر سياسي يجعل تنمية التجارة البينية العربية أكثر إلحاحا، لأنه تم في القمة العربية لعام 1996 إجماع القادة العرب على أن إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، يجب أن تتم على أساس تحرير التجارة العربية البينية، أي انه هو المدخل الأساسي للتعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي، والذي انبثق عنه فيما بعد قرار إقامة منطقة تجارة عربية حرة، تمهيدا لإقامة اتحاد جمركي وسوق عربية مشتركة، ومن ثم نستطيع القول أن الإرادة السياسية متوافرة بهذا الخصوص.

وإلى جانب وجود هذه الدوافع والمبررات لتنمية التجارة العربية البينية، فانه ثمة فرص تساعد على تنميتها ورفع مستواها إلى الأحسن.

ب: فرص تنمية التجارة العربية البينة:

تتوفر أمام التجارة العربية البينية فرص تدعم وتساعد على رفع مستواها عما هو عليه، وتحسن في أدائها ونذكر منها:

ـ زيادة مشاركة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي للدول العربية، حيث أنّ القطاع الخاص العربي فيما سبق عانى التهميش والإقصاء، وكان يقوم بنشاطات اقتصادية بسيطة في الكثير من الدول العربية، حيث أنَّ اغلب النشطات الاقتصادية من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات كانت تقوم بها الدولة، ونتيجة لتطبيق اغلب الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، تضاءلت مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي، وأصبح للقطاع الخاص يدا فيه، وفسح المجال له للمشاركة في جميع الأنشطة، الإنتاجية والخدمية والتجارية ، مما زاد من المنافسة وتحسين الأداء ونمط توزيع المواد، ورفع الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، كما عمل ذلك على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وكل ذلك سوف ينتج عنه زيادة في إنتاج السلع والخدمات في الدول العربية، مما يؤدي إلى تنمية التجارة العربية البينية.

ـ نجاح الاتفاقيات الثنائية ومناطق التجارة الحرة بين البلدان المجاورة: فكما

(1) عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة في ظل العولمة، مرجع سابق، ص:110، 111.

رأينا سابقا فانّ التجارة العربية البينية تتميز بظاهرة التركيز الجغرافي على شريك أو شريكين، ويكون التبادل التجاري كبير خاصة بين البلدان المجاورة، ومن هنا نخلص إلى أن الاتفاقيات الثنائية التي تتم بين البلدان العربية، وكذا إقامة مناطق التجارة الحرة بينها، تعد عاملا مساعدا على تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أنها تعمل على زيادة التبادل التجاري وتطوير أساليب التعاون بين هذه البلدان لتشمل فيما بعد جميع الأطراف.

ـ زيادة درجة انفتاح اقتصاديات الدول العربية على العالم الخارجي، وتوقيعها لعدة اتفاقيات مع أطراف غير عربية، كاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، حتى وإن كانت لهذه الاتفاقيات بعض الآثار السلبية على اقتصاديات الدول العربية، فبإمكانها أن تجعل هذه الاتفاقيات لخدمة مصالحها، حيث أنّ هذه الاتفاقيات تشترط المزيد من تحرير التجارة، وتطبيق نظم ومعايير متفق عليها دوليا، وقدرا من الالتزام بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، فمن ناحية يزيد التزامها بهذه الشروط في تسهيل إقامتها لمنطقة التجارة الحرة العربية نظرا لتحريرها للتجارة، ومن ناحية أخرى تدفع هذه الاتفاقيات بالدول العربية إلى تسريع إقامة تكاملها الاقتصادي لتفادي الآثار السلبية لتلك الاتفاقيات، وفي الأخير يعمل كل ذلك لصالح تنمية التجارة البينية.

ـ سهولة تمويل التجارة العربية في الوقت الحالي، نظرا لتوفر مؤسسات التمويل من مصارف ومؤسسات مالية، وتطورها بدرجة لا بأس بها في بعض الدول العربية ، إلى جانب ما تستفيد منه التجارة العربية من خطوط ائتمان لتمويلها في إطار برنامج تمويل التجارة العربية الذي أقر في سنة 1988، ويهدف بالدرجة الأولى إلى تنمية التجارة البينية بما يعزز القدرة التنافسية للمصدر العربي، وللعلم فقد بلغت الموافقات على خطوط الائتمان الممنوحة للتجارة العربية للفترة (1999 ـ 2003) من قبل البرنامج أكثر من 2200 مليون دولار، مقارنة بـ 920 مليون دولار خلال الفترة (1994 ـ 1998)، وهذا ما يعني أنّه هناك تحفيزات أكبر من أجل تنمية التجارة العربية البينية، كما أصبح البرنامج يقوم بالترويج للتجارة العربية من خلال تنظيم لقاءات المصدرين والمستوردين العرب، العاملين في قطاعات محددة وواعدة، ويتم البحث بينهم عن إمكانية التبادل التجاري والاستثمار بين

شركاتهم بالإضافة إلى دراسة إمكانية إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل في مجال التجارة والتسويق[1].

ـ زيادة التقدم التكنولوجي وظهور التجارة الالكترونية، التي تعمل بها الكثير من الدول العربية حتى وإن كانت متفاوتة في درجة تطورها ما بين البلدان العربية، إلاّ أنّها تعد فرصة أمام تنمية التجارة البينية نظرا للعوائق التي بالإمكان تجاوزها خاصة القيود الإدارية، ويستلزم هذا التنسيق ما بين الدول العربية على عدة أمور تخص التجارة الالكترونية. وللإشارة تعد الإمارات ومصر والأردن ولبنان أكثر الدول العربية تطورا في مجال المبادلات التجارية الالكترونية.

وأمام توافر هذه الفرص الخاصة بتنمية التجارة البينية العربية، وحاجة الدول العربية إلى ذلك خاصة في الوقت الراهن، ما عليها إلاّ أن تعمل جاهدة على إذلال العوائق والصعوبات التي تواجها.

3 . متطلبات تنمية التجارة العربية البينية

باعتبار التجارة البينة من المداخل الهامة للتكامل الاقتصادي ونظرا للدور الذي تؤديه في دفع مسيرته نحو الأمام، كان لزاماً على الدول العربية أن تعمل على تنميتها وتطويرها، ولن يتسنى لها ذلك إلاّ إذا عملت على إزالة وتخفيف العوائق التي تواجهها.

أ: متطلبات خاصة بإتمام تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية:

يعد إتمام تنفيذ هذه الاتفاقية مرحلة هامة أمام تنمية التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ورغم أنَّ هذه الاتفاقية أوشكت على انتهاء مدتها المحددة، إلا أنّها لم تسفر على نتائج كبيرة في زيادة حجم التجارة البينية، ويعود ذلك كما رأينا سابقا إلى المعوقات التي واجهت تنفيذها، وعليه يجب التصدي لتلك المعوقات بالعمل على[2]:

---

(1) برنامج تمويل التجارة العربية، التقرير السنوي لعام 2003، ص14. من الموقع: 03/02/2005 le . http://www.atfp.org.ae/English/report/ar2003.pdf

(2) جمال الدين البيومي، مرجع سابق، ص:38.

ـ دعوة الدول العربية التي لم تنظم لحد الآن إلى المنطقة للانضمام، وتقديم يد المساعدة لها، لأنّ اغلبها تعتبر دول فقيرة باستثناء الجزائر، حتى تستطيع أن تتأقلم معها في ظرف سريع.

ـ العمل على التوزيع العادل للمكاسب الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية، ومساعدة الدول التي تعاني ضعف في هياكلها الاقتصادية، والتي من المحتمل أن تتضرر جراء تطبيقها لبنود الاتفاقية.

ـ العمل على تحرير التجارة داخل المنطقة بمعدلات أسرع مما هي عليه.

ـ التقليل بقدر الإمكان من طلب الاستثناءات.

ـ تسهيل انسياب السلع ذات المنشأ العربي بين الدول العربية، بتخفيض وإزالة الرسوم والضرائب الجمركية.

ـ التخفيض من القيود الإدارية والكمية التي تضمنتها القوانين الوطنية لكل بلد، والتي تتعارض مع أحكام البرنامج التنفيذي الذي أقرته الدول العربية.

ـ الإسراع في دراسة وإقرار قواعد المنشأ للسلع الصناعية، وتوسيع وانفتاح الأسواق العربية على بعضها، وتنسيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمنافسة والاحتكار.

ـ الإسراع في إنهاء وتفعيل آليات فض المنازعات.

ـ إدخال تجارة الخدمات ضمن المعاملات التي تشملها منطقة التجارة الحرة العربية، نظرا لوزنها النسبي في التجارة الخارجية والبينية العربية.

ـ العمل على تطوير منطقة التجارة الحرة والوصول بها إلى اتحاد جمركي عربي في اقرب وقت ممكن.

ب: متطلبات أخرى لتنمية التجارة البينية:

و نذكر منها:

ـ ضرورة تطوير عملية التنمية القطرية، ورفع معدلات النمو، وزيادة حجم الإنتاج، عن طريق تطوير و عصرنه هياكل الإنتاج العربية، لأنه في إطار محدودية الإنتاج الذي لا يكاد يلبي الاحتياجات المحلية، من المستحيل زيادة حجم التبادل التجاري حتى وإن أزيلت جميع القيود أمام التجارة البينية.

ـ العمل على بناء قاعد صناعية وتصديرية عربية وتنويع الإنتاج، وعدم الاكتفاء بإنتاج النفط لوحده.

ـ محاولة استفادة الدول العربية من اتفاقيات الشراكة، ومناطق التجارة الحرة مع أطراف غير عربية وتحريرها للتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، وجعلها لصالحها وفي خدمة منطقة التجارة العربية الحرة وتجارتها البينية، والعمل على تنسيق جهودها لمواجه أثارها الانعكاسية.

ـ انتقاء الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تخدم القاعدة الصناعية العربية، وتزيد من مستوى إنتاجها التي تعاني منه عجز.

ـ إنشاء شبكات معلوماتية متطورة، لربط كافة المراكز الجمركية العربية بأنظمة مركزية موحدة وتفعيل عمليات الاتصال الالكتروني بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين[1].

ـ العمل على تطوير واستخدام التجارة الالكترونية، وتقديم المساعدة للدول العربية الفقيرة التي تعاني نقص في هياكل الاتصالات.

ـ استغلال الميزة النسبية في كل دولة عربية، وتمويل إقامة المشروعات التي تنتج السلع الأكثر طلبا في الدول العربية.

ـ تمويل المشروعات التي تدعم البنية التحتية المشتركة بين الدول العربية، كمشروعات الطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية و غيرها.

ـ العمل على زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية وقيامه بالنشاطات الاقتصادية المختلفة.

ـ العمل على تخفيف العوائق البيروقراطية إلى أقصى حد، ومعاملة كل مصدر عربي كما يعامل المصدر المحلى، وتقديم له التحفيزات والامتيازات.

ـ يجب أن ترافق كل هذه المتطلبات إرادة سياسية من أصحاب القرار في الدول العربية، وجعل السياسة في خدمة الاقتصاد وليس عائقا له.

وفي الأخير يمكن القول أنّه رغم ما تعانيه التجارة العربية من ضعف، ورغم

(1) خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سابق، ص:270.

الحواجز التي تقف في طريق تنمينها، فان العمل على تنفيذ تلك المتطلبات من شأنه أن يخفف ويزيل العديد منها، ويزيد من حجمها ليس فقط هذا ، و إنما يعمل على تنمية اقتصاديات الدول العربية و يرفع من احتمالات تكاملها الاقتصادي.

خاتمة:

عملت الدول العربية منذ خمسينيات القرن العشرين على تنمية و تحرير التجارة العربية البينية ووقعت في اطار ذلك عددا من الاتفاقيات كان الهدف منها تنمية و تحرير التبادل التجاري ، بدا باتفاقية تسهيل التبادل و تنظيم تجارة الترانزيت سنة 1953 الى غاية اتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة كبرى سنة 1998، هذه الأخيرة التي كانت وليدة شعور الأقطار العربية بوطأة التحديات الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية المتنامية و تأثيراتها المختلفة على اقتصادياتها، و رغم ذلك لم تحقق تلك الاتفاقيات الأهداف المرجوة، فلا تزال حصة التجارة العربية البينية ضئلة الى حد كبير فهي لم تجاوز9 % من اجمالي التجارة العربيية البينية وتعتمد بشكل كبير على تجارة النفط ومشتقاته ، ولا يقتصر السبب في ذلك على المعوقات التي واجهت تنفيذها فحسب ، بل أن ضآلة حجم التجارة العربية البينية يعود ايضا الى ضعف الهياكل الانتاجية العربية و عدم مرونتها، وضعف صناعاتها بشتى أنواعها، لذلك لابد من جهود تدخلية لتعبئة عناصر الانتاج و توجيهها وفق أولويات تحقق مصلحة الدول العربية في تنمية تجارتها البينية، وعليه فان متطلبات تطوير التجارة البينية يستوجب القيام بجهود اضافية مكثفة على المستويين القطري و العربي لعل أهمها :

ـ اقامة مشاريع صناعية وزراعية ومشاريع بنى أساسية تعمل معا على اقامة قاعدة انتاجية صلبة قادرة على خلق فائض في الانتاج موجه للتصدير.

ـ الاهتمام أكثر بالاستثمارات الأجنبية التي تعمل على خلق مشروعات جديدة في القطاعات الانتاجية التي تعاني الدول العربية من ضعفها خاصة الصناعات الثقيلة والصناعات الغذائية.

ـ ضرورة تفعيل مداخل التكامل الاقتصادي العربي الأخرى خاصة مدخلي

المشروعات المشتركة والاستثمارات العربية البينية لما لديها من قدرة على خلق صناعات عربية ذات كفاءة و قدرة انتاجية عالية.

ـ ضرورة تحسين جودة ومواصفات السلع العربية لدعم القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، واعفاء تفضيل للمنتج العربي يخدم مصلحة الدول العربية في تنمية تجارتها البينية .

و في الأخير يمكن القول أن تنمية التجارة العربية البينية أصبح أمرا ملحا نظرا للدور الذي تلعبه في دفع مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، هذا الاخير الذي أصبح في الوقت الحالي ضرورة لاخيار تمليه الظروف الدولية الراهنة.

مراجع البحث :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002. و 2004.

جمال الدين البيومي، مستقبل التجارة العربية «التحديات و الفرص»، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، مصر، 2003.

حسين بن عبدا لرحمن العذل ، حسين بن عبدا لرحمن العذل ، مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية.

حسين عمر، الجات والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.

خبراء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حركة انتقال التجارة العربية عبر المنافذ الجمركية «الإطار التنظيمي ومقترحات التطوير»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

سليمان المنذري، سليمان المنذري، الفرص الضائعة في مسار التكامل الاقتصادي والتنمية العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.

سمير عميش، منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، الإمكانات والوسائل، كتاب التعاون الاقتصادي العربي وأفاق المستقبل، الطبعة الأولى، 2001.

عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة.

عبد المطلب عبد الحميد،عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، « الواقع والأفاق في الألفية الثالثة»، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،

2003.

عدنان شـومان، التكتـل الاقتـصادي العربـي المـشترك والاتفاقيـات العربيـة، بحـث مقـدم للمؤتمر الرابع عـشر لاتحـاد الاقتـصاديين العـرب « الأمـن الاقتـصادي العربـي والتطورات الاقتصادية المعاصرة»، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2001.

عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر.

www.aljazeera.net/NR/exeres/AB6D0B99-D6A0-43B5-99B9-26CEA7CBAA2D.htm

www.ammanchamber.org/uploadedimages/file2.doc

www.arab-api.org/course18/ppt/c18-5.pdf

www.atfp.org.ae/English/report/ar2003.pdf

www.eip.eg/mainissues/doc-viewdetails?docid=20

www.planning.gov.sa